محضر اجتماع الجلسة العامة العادية السّابعة والثلاثين لبنك تونس والإمارات

المنعقد يوم الأربعاء 24 أفريل 2019 بتونس

في سنة ألفين وتسعة عشر الموافق ليوم الأربعاء 24 أفريل وعلى الساعة العاشرة صباحا ، اجتمع المساهمون العاديون في رأس مال بنك تونس والإمارات و المساهمون الحاملون للأسهم ذات الأولوية في الربح في جلسة عامة عادية بمقر بنك تونس والإمارات وذلك بموجب دعوة موجهة من قِبل مجلس الإدارة .

وتمّ التوقيع على ورقة الحضور من قِبل المساهمين العاديين أو من ينوبهم و المساهمين حاملي الأسهم ذات الأولوية في الربح أو من ينوبهم .

وافتتح الإجتماع **السيد جبر زعل خليفه الفلاسي** رئيس الجلسة مرحبا بالحاضرين ودعاهم إلى تكوين مكتب الجلسة العامة العادية .

وعيّنت الجلسة العامة الممثليْن عن المساهميْن اللذيْن يملكان مجموع الأسهم العادية ، واللذيْن حضرا وقبلا المهام المسندة إليهما كمدققين :

- **السيد أحمد محمود المطوّع** — **ممثلا لجهاز أبو ظبي للإستثمار**
- **السيدة أمال بوغديري** — **ممثلة للدولة التونسية**

كما تمّ تعيين السيدة سلمى الزواري الشلّي كاتبة للجلسة .

ثمّ عرض السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي ورقة الحضور على مكتب الجلسة وإثر الإطلاع عليها اتّضح أنّ عدد المساهمين الحاضرين أو من ينوبهم يمثلون 3,5 مليون سهم عادي أي ما يوافق مجموع الأسهم العادية المكوّنة لرأس مال البنك وتعطي هذه الأسهم الحق لـ 3,5 مليون صوت .

كما حضر الممثلون عن المساهمين حاملي الأسهم ذات الأولويّة في الربح أو من ينوبهم ويمثلون 3177 سهم ذو أولويّة في الربح وهو ما يخول لهم حقّ الإقتراع على قرارات الجلسة العامّة العاديّة، وذلك طبقا للفصل عدد 352 من مجلّة الشركات التجاريّة . وعلى هذا الأساس يكون مجموع المساهمين في رأس مال البنك الحاضرين أو من ينوبهم يمثلون 3593767 سهم أي ما يوافق نسبة 79,86% من مجموع الأسهم العادية والأسهم ذات الأولوية في الربح المكونة لرأس مال البنك.

ثم أعلم السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي رئيس الجلسة الحاضرين بأنّ النصاب قد اكتمل وذكّرهم بأنّ المساهمين مجتمعون في جلسة عامة عادية قصد النظر في النقاط التالية :

1. تلاوة تقرير التصرّف لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018.
2. تلاوة التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في31 ديسمبر 2018 للشركة الأم.
3. تلاوة تقرير التصرّف لمجلس الإدارة والخاص بمجمّع بنك تونس والإمارات وفي القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018.
4. تلاوة تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018.
5. المصادقة على تقريري مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ والقوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبيّة المختومة في 31 ديسمبر 2018.
6. إبراء ذمّة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المحاسبيّة 2018.
7. توظيف نتائج السنة المحاسبية 2018.
8. تحديد بدلات الحضور.
9. تسمية أعضاء جدد بمجلس الإدارة.
10. تجديد نيابة أعضاء مجلس الإدارة.
11. تجديد الترخيص لإصدار القسط الثاني من القرض الرقاعي بمبلغ 50 مليون دينار.

إثر ذلك أحال السيد جبر زعل خليفه الفلاسي الكلمة إلى السيد جلال عزوز المدير العام للبنك لتلاوة :

- تقرير التصرف لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة الأمّ للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018 .
- تقرير التصرف لمجلس الإدارة المتعلق بمجمّع بنك تونس والإمارات والقوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018 .

ثمّ أحال السيّد جبر زعل خليفه الفلاسي الكلمة إلى مراقبي الحسابات الذين قاما بتلاوة :

- التقريرين العام والخاص لمراقبي الحسابات للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018 للشركة الأم .
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمّعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018 .

ثمّ أعلم السيد جبر زعل خليفه الفلاسي الحاضرين بأنّ باب النقاش مفتوح وأنّ إدارة البنك ومراقبي الحسابات على ذمتهم للإجابة على تدخلاتهم .

وبعد تسجيل الأسئلة المطروحة من قِبل المساهمين وتقديم الأجوبة على هذه التساؤلات ، تمّ تقديم التقرير التالي حول مسار عملية تخصيص البنك :

I /التذكير بعمليّة التخصيص الأولى للبنك

للتذكير، انطلقت عمليّة تخصيص بنك تونس والإمارات خلال شهر ديسمبر 2017، تنفيذا لقرار لجنة التطهير الصادر آنذاك بتاريخ 11 أوت 2017 .
تنفيذا لذلك، تمّ إحداث لجنة قيادة ، تولت اختيار مكتب الخبرة " KPMG " للمساندة والتنسيق مع جهاز أبو ظبي وبنك أعماله "Rothschild "، حيث انطلقت المحاولة الأولى لتخصيص البنك، خلال شهر ديسمبر سنة 2017، غير أنّ مسار هذه العمليّة لم يكتمل.

وتم استئناف العملية وفقا لقرار لجنة التطهير المجتمعة بتاريخ 14 ماي 2018.

II / المراحل والرزنامة التقديرية لمسار التفويت

تضمّنت الوثيقة المشار إليها:« Process letter »، التي تمّت المصادقة عليها من قبل لجنة القيادة وفي انتظار المصادقة النهائية من قبل جهاز أبو ظبي وبنك أعماله،

أهمّ مراحل مسار التخصيص التالية :

1. الاتصال بالمستثمرين والتعريف بالعمليّة والتسويق لها ، مع تمكين المهتمين بالعمليّة من معطيات مالية عامة بشأن البنك والقطاع البنكي التونسي بصفة عامة ضمن وثيقة " short teaser"، تمّ إعدادها للغرض مع طلب توفير معطيات أوليّة حول هويّة المستثمرين ومراجعهم الفنيّة والمالية. (وهي عمليّة تمّ الشروع فيها بصفة فعليّة ومن جانب مكتب الخبرة التونسي منذ شهر جانفي 2019).

2. تمكين المستثمرين الذّين أبدوا اهتمامهم بالعمليّة والراغبين في المشاركة من وثيقة تقديمية للوضعية المالية للبنك، مع أكثر معطيات "long teaser" بعد إمضاء وثيقة احترام سريّة المعطيات "NDA "، ودعوتهم إلى ضرورة تقديم معطيات حول السيرة الذاتية للمشاركين وتجربتهم الفنيّة في القطاع، وصيغة المشاركة (مجمّعات، صندوق استثماري ...)، وإرشادات حول كيفية تمويل عمليّة الاقتناء واقتراح برنامج استثماري للبنك مع خطوط عريضة لمخطّط أعمال...،

   مع دعوتهم لتقديم بالإضافة إلى ذلك، عرض مالي تقديري وغير ملزم ...(مبدئيا موفى شهر أفريل مع إمكانية المراجعة)

3. بعد اختيار المترشحين من قبل لجنة اختيار موسّعة تشمل جميع الأطراف سيتمّ إحداثها للغرض، يتمّ الترخيص لهم لدخول فضاء المعلومات " data room"، وزيارة البنك وإمكانية فتح المجال للإتصال بالإطارات ولجنة القيادة وطرح تساؤلاتهم وتقديم اقتراحاتهم حول مشروع عقد التفويت (مبدئيا كامل شهر ماي2019وجزء من شهر جوان)

4. تنتهي هذه المرحلة بتولي المترشحين، بعد حصولهم على ملف طلب العروض والأجوبة عن تساؤلاتهم والصيغة الأخيرة لمشروع عقد التفويت، تقديم عروضهم المالية النهائية والملزمة، مع إمكانية فتح المجال للدخول في مفاوضات لتحسين العروض، عند الاقتضاء إذا لم تكن هذه العروض في مستوى انتظارات وتطلّعات الأطراف البائعة.(مبدئيا تنتهي هذه المرحلة موفى شهر جويلية 2019)،

5. من المؤمل ختم العمليّة closing، باعتبار الإجراءات المتعلّقة بالحصول على موافقة لجنة التطهير وترخيص البنك المركزي التونسي، ستكون في موفى شهر سبتمبرk2019 حيث يتمّ بعد ذلك، فتح الإجراءات القانونية المتعلّقة بالعرض العمومي لاقتناء بقية الاسهم OPA.

مع الإشارة وأنّ قائمة المترشحين الحاليين المهتمين بالعمليّة تشمل 4 مستثمرين :1 من أوروبا و2 من آسيا و1 مجمع من الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين.

وإثر المناقشة صادق الحاضرون على القرارات التالية :

القـــرار الأوّل

بعد الاستماع إلى تلاوة :

- تقارير مجلس الإدارة حول نشاط البنك وحول حسابات السنة المحاسبية 2018 (القوائم الماليّة الفردية والقوائم الماليّة المجمّعة).
- تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية الفردية والمجمعة للسنة المحاسبية 2018.

صادقت الجلسة العامة العادية بدون أيّ تحفظ على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية الفردية والقوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2018.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية .

القـــرار الثـــاني

بعد الاستماع إلى تلاوة التقرير الخاصّ بمراقبي الحسابات المتعلق بالاتفـــاقات المنصـوص عليها بالفصل 62 من القـــانون عدد 48 لسنة 2016 المـؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية وبالفصل 200 وما يليه وبالفصل 475 من مجلة الشركات التجارية تصادق على هذه الاتفاقيات.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القـــرار الثـــالث

بعد الإطلاع على نتائج السنة المحـاسبية 2018 تبرئ ذمّة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تـامّا وبدون أي تحفظ على تصرّفهم خلال السنة المحاسبية 2018.
تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القـــرار الـرابـــع

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر توظيف النتيجة المالية كما يلي :

	(بالدينـــار)
(+) نتـــــائـــج مـؤجّـلـة	: - 6 572.915,279
(+) النتيجة الصافية لسنة 2018	: 950.319,150
(=) ما تـبـقـى للـتـرحـيـــل	: - 5 622.596.129

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القـــرار الخـــامس

إنّ الجلسة العامة العادية تقرّر تحديد بدلات الحضور بمبلغ صافي بـ 1.000 دينار لكلّ عضو بالنسبة لكلّ اجتماع مجلس إدارة.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القـرار السّـادس

تصادق الجلسة العامة العـادية على تعيين الأعضاء التاليين بمجلس إدارة بنك تونس والإمارات :

- **السيّـدة فتيـحة الغـربي** متصرّفة ممثلة عن الدولة التونسية عوضا عن السيد الهـادي دمّق بتـاريخ 3 أكتـوبر 2018 للفترة المتبقيـة من نيـابته.
- **السيّـد عبد المنعم السّعـداوي** متصرّفا ممثلا عن الدولة التونسية عوضا عن السيد منير الرمضـاني بتـاريخ 12 مـارس 2019 للفترة المتبقيـة من نيـابته.
- **السيّـد عـاطف المجـدوب** متصرّفا ممثلا عن الدولة التونسية عوضا عن السيد بـاسل حميـد بتـاريخ 12 مـارس 2019 للفترة المتبقيـة من نيـابته.
- **السيـد صقر سالم العامري** عضوا مستقلا عن الجانب الإماراتي ورئيسـا للجنة التدقيـق الداخلـي للمدة النيابية 2019-2021.
- **السيـد فوزي القبلي** عضوا مستقلا عن الجانب التونسي ورئيسـا للجنة المخاطر للمدة النيابية 2019-2021.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبيـة.

القـرار السّـابع

تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد نيابة أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونسي وللجانب الإماراتي للسنوات المالية 2019 و2020 و2021 إلى حدّ انعقاد الجمعية العامة العادية التي تبتّ في القوائم المالية للسنة المحاسبية 2021 ، وهم السيّـدة والسّـادة :

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب الاماراتي

1. جبـر زعـل خليـفه الفـلاسـي
2. عـبـيـد مـراد السـويـدي
3. خـلـيـفة علي القمـزي
4. نـاصر شـطيـط الكتبـي
5. محمد مـبـارك الهـاجري
6. صـقـر سـالم العـامري (عضـو مستقـل)

أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للجانب التونـسي

7. عبـد الرحمـان الخشـتـالـي
8. رشـاد بـن رمضـان
9. فتيـحة الغـربي
10. عبـد المنعـم السعـداوي
11. عـاطف المجـدوب
12. فـوزي الـقـبـلـي (عضـو مستقـل)

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبيـة.

القـرار الثـامن

تصادق الجلسة العامة العادية على تجديد الترخيص لإصدار القسط الثاني من القـرض الرّقاعي بقيمة 50 مليون دينار ويقع تنفيذ إصدار هذا القرض الرّقاعي على مرحلة واحدة بين انعقاد الجلسة العامة الحالية والجلسة العامة التي ستنظر في القوائم المالية لسنة 2020. ويرخَّص لمجلس إدارة البنك تحديد الشروط والاجراءات اللازمة لهذا الإصدار.

تمّت المصادقة على هذا القرار بالأغلبيـة.

رئيس الجلسة

جبر زعـل خليـفه الفـلاسـي

كاتبة الجلسة

سلمى الزواري الشلّي

الفاحصـــان

ممثل جهاز أبو ظبي للإستثمـار
السيد أحمد محمـــود المطوّع

ممثلة الدولـة التـونسية
السيـدة أمـال بـــــوغديـري

سجل بالقباضة المالية
لمعهج النمـا تونس
في 30 أفريل 2019
عدد الوصل 2019 162
عدد التسجيل 2019 123
بمبلغ قدره ثلاثون مائتان دينار
القابض